

التسوية وأبعادها

بعد استئناف محادثات التسوية الشاملة مع إسرائيل على المسار السوري، بعد انقطاع دام نحو أربع سنوات، وفيما يتهيأ لبنان لاستئناف محادثاته مع إسرائيل، يهمننا إبداء الملاحظات التالية:

أولاً، نحن نتحدث عن التسوية الشاملة وليس عن السلام. ذلك لأن التسوية لن تكون في حجم السلام الحقيقي ما لم تقترن بالاستقرار، ولن يكون استقرار حقيقي في المنطقة إلا بحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين انطلاقاً من حقهم في العودة إلى ديارهم، وبحل عادل لقضية القدس يعيد إليها عروبتها. كلتا القضيتين تبقى بمثابة القبلة الموقوتة إقليمياً إذا لم توفر التسوية حلاً عادلاً لها. هذا ناهيك بحق الفلسطيني في إقامة دولته على أرضه.

حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة: مكرس في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وهو أساساً حق مشروع تبعاً للأعراف والقوانين الدولية، كما كان هناك قرار سنوي تتخذه الأمم المتحدة لتأكيد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

نسمع أحياناً أن القرار ١٩٤ يؤكد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض، وكثيراً ما يفسّر هذا النص على أنه يعطي اللاجئين الفلسطينيين خيار التعويض بدلاً من العودة. إن مفهومنا لهذا النص أن التعويض ليس بديلاً، وإنما هو حق لكل من يعود إلى أرض فلسطين ولا يستطيع العودة إلى مكان ولادته أو إقامته السابقة أو ممتلكاته، لوقوع هذا المكان في نطاق ما يسمّى اليوم إسرائيل.

فالعودة إلى أرض فلسطين حق مطلق لكل لاجيء فلسطيني، أما التعويض فشرط مكمل، إذ بدونه قد لا يتمكن صاحب الحق من ممارسته لأسباب مادية.

انطلاقاً من هذا المنطق، يرفض لبنان مبدأ توطين اللاجئين الفلسطينيين على أرضه ويدعم حقهم في العودة. وقد أضحى رفض التوطين مادة وفاقية في لبنان، إذ دخل نص صريح به في وثيقة الوفاق الوطني التي أنهت أزمة وطنية كبرى استمرت أكثر من خمسة عشر عاماً، كما دخل نصاً صريحاً في مقدمة الدستور اللبناني عند تعديل الدستور، ترجمة لمضمون وثيقة الوفاق الوطني. لذا الإجماع اللبناني اليوم على رفض التوطين.

السؤال الذي قد يفرض نفسه في هذا الصدد هو: ما موقع حق العودة في محادثات التسوية مع إسرائيل؟

كثيراً ما يأتينا الجواب عندما نتحدّث مع مسؤولين غربيين عن حق العودة، على وجهين: يقال لنا من جهة أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين هي من اختصاص لجنة اللاجئين التي ترأسها كندا في إطار المحادثات المتعددة الأطراف. وجوابنا عن هذه المقولة أن من يراجع المهام الموكولة إلى هذه اللجنة لا يجد بينها مهمة العمل على تأمين عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، بل تقتصر مهامها على التخفيف من معاناة اللاجئين حيث يقيمون اليوم، وتحسين شروط معيشتهم. لذلك لا نستطيع أن نطلب الحل لهذه القضية من خلال هذه اللجنة. ويقال لنا من جهة ثانية أن مسألة اللاجئين هي من المسائل التي سوف تبحث بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في محادثات الحل النهائي. وجوابنا على هذه المقولة إننا نحن اللبنانيين، كما سائر الدول العربية المضيفة للاجئين، معنيون أيضاً مباشرة بهذه القضية، ولا يجوز أن يأتي الحل لهذه القضية من دون الاستماع إلينا وأخذ موقفنا بعين الاعتبار. من هنا كان توجهنا إلى دول القرار، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، في عرض موقفنا، والمطالبة بأن يكون هذا الموقف حاضراً في شكل من الأشكال عند بت موضوع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين.

نحن نشعر بالقوة في التفاوض مع إسرائيل، ومصدر قوتنا تمسكنا بالشرعية الدولية المتمثلة بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس أمنها، ولا سيما القرار ٤٢٥ الذي يقضي بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من الأرض اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دولياً. ويعزز قوتنا في عملية التفاوض وجود مقاومة بأسلة ضارية للاحتلال أجمع اللبنانيون على دعمها. وكذلك تمسكنا بتلازم المسارين اللبناني والسوري، هذا المبدأ الذي مكّن لبنان من أن يستمد مزيداً من المنعة من قوة الصمود السوري في مواجهة العدوان الإسرائيلي. ونحن مصممون في أي حال على عدم التفريط بذرة من حقوق لبنان في التسوية.

مع انصرافنا إلى مواجهة تحديات عملية التسوية على المسار اللبناني، فإن أنظارنا تبقى شاخصة نحو تطورات الموقف على المسار الفلسطيني. فقضية فلسطين هي في نهاية المطاف جوهر القضية العربية، والمسائل التي تتناولها محادثات الحل النهائي هي الأخطر والأكثر تعقيداً، خصوصاً وأن قضايا خطيرة ما زالت عالقة، من مثل مصير القدس ومصير اللاجئين الفلسطينيين وترسيم حدود لدولة إسرائيل وهي ما زالت حتى اليوم دولة بلا حدود. بعض هذه القضايا ذات وجه توراتي في نظر اليهودي، لذلك يصعب التفاوض عليها مع الإسرائيلي. من المؤسف أن انفراد المفاوض الفلسطيني، في السير على طريق التسوية منذ عام ١٩٩١، مكّن إسرائيل من استفراجه فتبددت قوة العمق العربي الذي كان يحصن قضية فلسطين. وهكذا، مع أن قضية فلسطين كانت وما تزال قضية العرب المركزية، باتت تصور في سياق المفاوضات وكأنها قضية قطرية، قضية الفلسطينيين من دون سواهم. وتمكنت إسرائيل في هذا السياق من انتزاع أوراق من يد المفاوض الفلسطيني كالاقرار والصلح والأمن وحق الكفاح المسلح، قبل أن يحقق المفاوض الفلسطيني كل أهدافه، ولم يعد في يده من أوراق الضغط اللهم إلا ما قد يوجد به العراب الأميركي لعملية التسوية، بالطبع في حدود ما يستطيع في مواجهة الصهيونية، وما ينسجم مع مصالحه العليا.

حتى لو جاءت التسوية في حجم السلام، فإن السلام لا يعني نهاية الصراع. فتحديات السلم ستكون أخطر من تحديات الحرب. فالعرب سيكونون وجهاً لوجه أمام تحديات تطاول هويتهم القومية والثقافية والحضارية كما تطاول وجودهم الاقتصادي. هناك طريق واحدة لمواجهة هذه التحديات هي رص الصفوف العربية والعودة إلى التضامن العربي من بابه الواسع، أي من باب إنشاء كتلة عربي جامع تستطيع الأمة العربية من خلاله تعبئة طاقاتها الضخمة في الدفاع عن وجودها، وفي احتفار موقع لها في خريطة العالم، التي يعيد رسمها مدّ العولمة المتعاضم، بما يحفظ للعرب كرامتهم وعزّتهم ومنعتهم، ويصون أملهم في مستقبل واعد وزاهر. فلا يجوز للعرب ولوج باب العولمة مشرذمين متفرقين، فيما غيرنا يلجه من موقع القوة من خلال تكتلات دولية مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا كما من خلال تفوقه التكنولوجي، وقد حسم غيرنا خياره في تبني مفاهيم وقيم اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية معينة وأخذ يملئها على سائر أمم العالم. لذا القول إن خيار التضامن والتكامل بين العرب هو خيار حياة ووجود.

كلمة في افتتاح المؤتمر القومي الإسلامي

فندق الكارلتون، بيروت، ٢١/١/٢٠٠٠